دور القيادة الحديثة في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة في تركيا: حزب العدالة والتنمية نموذجا

ط.د. أسماء شبراوي
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر
shabrawiasma7@gmail.com

أ.د سيد احمد كبداني
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر
sidiahmed.kebdani@univ-mosta.dz

المستخلص:

تبحث هذه الدراسة في دور القيادة الحديثة في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية واهميتها في تعزيز التنمية المستدامة في تركيا، باعتبار أن النمو الشامل والمستدام له أهمية قصوى وأولوية في البرامج الحكومية، لذلك تعتمد الإصلاحات على اتباع الابتكارية كأسلوب اصلاحي، وتدعيم لوائح قانونية وتشريعات شاملة تدعم التنمية بكامل أبعادها، وهدفت الدراسة الى عرض أهم الإستراتيجيات والسياسات والعوامل والامكانيات التي جعلت التجربة التركية تجربة يحتذى بها، كما هدفت الى تقديم توصيات. لذا تبرز أهمية التجربة التركية كأكثر التجارب الاقليمية الرائدة في مجال التنمية الشاملة، بإدخال برامج الإصلاح، يمكن اسقاطها على بعض الدول العربية ذات الخصائص المتشابهة لتحقيق تنمية مستدامة، والتي اعتمدت على الاقتصاد المختلط القائم على التعاون والتشارك بين القطاعين الخاص والعام والابتعاد عن اللامركزية، فكانت من اهم مؤشرات تطور الاقتصاد التركي، فاتبعت الدراسة المنهج الوصفي في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالاقتصاد التركي والتنمية المستدامة. واستنتجت الدراسة أن بلوغ النهضة الاقتصادية لا يمكن ان يحدث دون ان تجمع بين البعد الاقتصادي وتنظيم برامج التوعية البيئية والاجتماعية، وتعزيز الإدارة الإبداعية والاستثمار فيها، لما لها دور مهم في دعم الاقتصاد والسياسات المستدامة مع الاحتفاظ بالقيم واستغلال الموارد المحلية والإقليمية، بما يحقق حياة أفضل وأكثر استدامة للأجيال اللاحقة. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين بيئة الأعمال، تعزيز الاستثمار، تطوير البنية التحتية، حماية البيئة، وسياسات تقليل الفقر في بعض البلدان السائرة في طريق النمو، والتي لا يمكن ان تتحقق إلا بوجود قيادة حديثة يمكنها تجاوز كل العقبات والمعوقات السياسية والقانونية والتشريعية.

الكلمات المفتاحية: القيادة الحديثة، الإصلاحات الاقتصادية، التنمية المستدامة، النموذج التركي.

Abstract:

This study examines the role of modern leadership in achieving economic reforms and promoting sustainable development in Turkey. It argues that comprehensive and sustainable growth is of paramount importance and a priority in government programs. Therefore, reforms are based on adopting innovation as a reform style, and supporting comprehensive legal and regulatory frameworks that support development in all its dimensions.

The study aims to present the most important strategies, policies, factors and capabilities that made the Turkish experience a model to be followed. It also aims to provide recommendations. The importance of the Turkish experience as one of the most prominent regional experiences in the field of comprehensive development emerges by introducing reform programs that can be applied to some Arab countries with similar characteristics to achieve sustainable development.

The study relied on the mixed economy based on cooperation and partnership between the private and public sectors and the avoidance of decentralization. These were among the most important indicators of the development of the Turkish economy. The study followed the descriptive approach in collecting and analyzing information related to the Turkish economy and sustainable development.

The study concluded that achieving economic renaissance cannot happen without combining the economic dimension with organizing environmental and social awareness programs, and strengthening and investing in creative management, as it has an important role in supporting the economy and sustainable policies while preserving values and exploiting local and regional resources. This achieves a better and more sustainable life for future generations.
The study recommended the need to improve the business environment, promote investment, develop infrastructure, protect the environment, and reduce poverty policies in some developing countries. These recommendations can only be achieved with the presence of modern leadership that can overcome all political, legal and legislative obstacles and constraints.
Keywords: Modern leadership, economic reforms, sustainable development, Turkey.

المقدمة:

إن ارتفاع أنماط الاستهلاك وممارسة الضغط على الموارد الطبيعية والبيئية والديناميكيات الاقتصادية جعل الحكومات تسعى لتطبيق إصلاحات وتعديلات في نمط الإنتاج والاستهلاك. وتعد تركيا نموذجًا رائداً في المنطقة من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الماضية، فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، لعبت القيادة الحديثة في تركيا، ممثلة بحزب العدالة والتنمية، دورًا محوريًا في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة. واتخذت هذه القيادة نهجًا شاملًا يركز على تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، والاهتمام بالعدالة الاجتماعية. حققت إنجازات كبيرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة، ويظهر هذا التقدم من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية في الفترة ما بين 2002 و2022؛ فمن حيث الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع من 236 مليار دولار إلى 941 مليار دولار، وانعكس هذا النمو على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع من 3,500 دولار إلى 12,500 دولار، وانخفض معدل البطالة من 10.3% إلى 5.3%، اما معدل التضخم من 69.9% إلى 61.2%، وارتفعت الصادرات من 34 مليار دولار إلى 254 مليار دولار، وارتفعت احتياطات النقد الأجنبي من 27.6 مليار دولار إلى 108.8 مليار دولار، وهي مؤشرات أظهرت تحسن استقرار الاقتصاد التركي وثقة المستثمرين فانعكس ذلك على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ارتفع من 1.8 مليار دولار إلى 22.9 مليار دولار، وتأثر قطاع السياحة بهذا النمو حيث ارتفع عدد السياح من 13.8 مليون سائح إلى 51.4 مليون سائح، فانتقل التصنيف الائتماني لتركيا من B+ إلى BB+ لنفس الفترة.

إن هذا التحول الذي رافق الاقتصاد التركي كان بسبب وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وإرادة الحكومة في الانتقال النوعي والكمي، وهي نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتقارب إلى حد ما مع بعض الدول السائرة في طريق النمو، مما جعل منها تجربة تستحق التدريس والتحليل لإسقاط استراتيجياتها، في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجهها الدول السائرة في طريق النمو، التي تتطلب إصلاحات هيكلية شاملة وقيادة حديثة.

مشكلة البحث: بناءا على ما سبق تبرز مشكلة البحث في:

ما هو دور القيادة الحديثة في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة في تركيا؟ وما هي العوامل التي ساعدت حزب العدالة والتنمية في تحقيق إنجازات في هذا المجال؟

يمكن تجزئة مشكلة الدراسة أعلاه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها في تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية؟
- ما هي العوامل التي ساعدت في نجاح هذه الإصلاحات؟

- ما هي أهم التحديات التي تواجهها تركيا في مجال التنمية المستدامة؟
- ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتغلب على هذه التحديات؟
- ما هي الدروس المستفادة من تجربة حزب العدالة والتنمية في مجال الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة؟

فرضية البحث:القيادة الحديثة لها دور إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تركيا

أهمية البحث:تبرز أهمية البحث من أهمية التنمية المستدامة واستغلال الموارد الاقتصادية والبشرية بالمستوى الأمثل. فالدول التي نهضت اعتمدت على مقومات اجتماعية واستراتيجيات اقتصادية مهمة في ظل التنافسية العالمية والدوين والتعبية الدولية للدول العظمى.

تسلط هذه الدراسة الضوء على فهم أفضل لدور القيادة الحديثة في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية ودعم التنمية المستدامة، مستعرضًا النموذج التركي الناجح في هذا المجال، ومُقيّمًا إمكانية تطبيقه في الدول العربية، وتحديد العوامل التي ساعدت حزب العدالة والتنمية في تحقيق إنجازات في هذا المجال، وتقديم توصيات لصانعي القرار حول كيفية تحسين الأداء التنموي.

هدف البحث:

1-تحليل دور القيادة الحديثة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- فهم أفضل لدور القيادة في صياغة وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.
- تحديد خصائص القيادة الناجحة في مجال الإصلاحات الاقتصادية.
- تقييم تأثير القيادة على تعزيز التنمية المستدامة.

2-تقييم إنجازات حزب العدالة والتنمية في مجال التنمية المستدامة وذلك من خلال:

- تحليل السياق السياسي والاقتصادي الذي تولى فيه حزب العدالة والتنمية الحكم.
- تحديد أهم الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها خلال فترة حكم الحزب.
- تقييم تأثير هذه الإصلاحات على الاقتصاد التركي.
- تحديد العوامل التي ساعدت في نجاح هذه الإصلاحات.

3-تقديم توصيات لصانعي القرار حول كيفية تحسين التنمية المستدامة بالتركيز على تحسين بيئة الأعمال، زيادة الاستثمار، تطوير البنية التحتية، حماية والتقليل من الفقر.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالاقتصاد التركي والتنمية المستدامة.، وجاءت هذه الدراسة في ثلاثة محاور.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية:

- التركيز على دور القيادة الحديثة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحليل إنجازات حزب العدالة والتنمية في مجال التنمية المستدامة.
- تقديم توصيات لصانعي القرار حول كيفية تحسين التنمية المستدامة في تركيا

الحدود المكانية:

- التركيز على تركيا كدراسة حالة.
- يمكن أن تشمل الدراسة دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمقارنة.

الحدود الزمانية:

- التركيز على الفترة من عام 2002 إلى عام 2022.
- يمكن أن تشمل الدراسة فترات زمنية أخرى للمقارنة.

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة والقيادة الحديثة

تعتمد التنمية المستدامة على دعامتين أساسيتين وهي قدرة توفير الحاجات الأساسية مع مراعاة التوفيق بين البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي للجيل الحالي والاجيال القادمة، (السعيدني وبن السيلت، 2021)، وحدد البعض اهداف للنمو الاقتصادي بتحقيق زيادة في الدخل الوطني ومستويات مرتفعة من الرفاهية، وبهذا يتحقق النمو الاقتصادي عندما يكون أعلى من معدل نمو السكان، وعندما يكون الاستهلاك وزيادة الاستيراد بشكل أكبر من التصدير فان لهذا النمو نتائج عكسية، (الاخرس، ا، 2005).

1. **التنمية المستدامة:** التنمية المستدامة هدف كبير لدى الدول ليس لأنها علامة تقدم لكن لكسب الرضى الجماهيري في المجتمعات الإنسانية وتوفير حياة كريمة للأجيال الحالية والمستقبلية بالحفاظ على الموارد، ورغم استراتيجيات بعض الدول العربية نحو تحقيق نمو اقتصادي لكن لا تزال التوقعات والآمال اكبر من قبل الشعوب العربية، فخيبات الامل في الخطط العربية تستحق العودة للنظر بتلك الاستراتيجيات والاستفادة من استراتيجيات التجارب الرائدة، فاصبح يتضح لنا بشكل كبير ان التنمية الشاملة لا يجب تعليقها على الضغوط السياسة الخارجية والداخلية باعتبارها شماعة لها، (كبداني، واخرون، 2023)، فالتنمية تحتاج الى سياسات واستراتيجيات أخرى لإدارة القطاعات الاقتصادية وموارد الدولة، فعلى سبيل المثال اعتبرت الكثير من الآراء الاقتصادية على ان القطاع الصناعي هو محرك أساسي سريع للتنمية يعمل على تحقيق اكبر قدر من التقدم الاقتصادي اكثر من الاعتماد على الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة.

1.1. **ابعاد التنمية المستدامة:** إن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز على دعمها للعدالة بين الأجيال مع ما يتطلب من حماية للبيئية والتوفيق بين متطلبات هذه التنمية، والتطور التكنولوجي واشغال مشترك للإنسانية، فهي تتميز بأبعاد ثلاثة رئيسية:

1.1.1 **التنمية من المنظور الحضاري والاجتماعي:** التنمية من هذا المنظور هي تغيير جذري وجوهري في البنيان الاقتصادي من خلال عمل تغيير في الخدمات المنتجة ونوع السلع بشرط ان يرتبط بها احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لطبقة الفقراء، مما يؤدي لزيادة حصة الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، (عجمية وعطية، 2005)، فالتنمية في هذا المنظور تعمل على خلق كيان يتحقق بأفكار جديد اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية يتمتع به الفرد بحضارة يتواصل فيها التجديد والتطور فيها ابتكار وابداع مستمرين مما يعطي الافراد قبول ويخلق له الرضا، فهي تتخذ طابع الالتحام الاجتماعي الذي ينصف بين الأجيال ويجبرهم على الالتزام والعدالة.

2.1.1 **التنمية من المنظور البيئي:** إن التنمية هنا تعني الالتزام بالمحافظة على النظام البيئي من التدهور والاستنزاف بوضع تشريعات وحدود للإنتاج والاستهلاك وانماط انتاج خضراء وأكثر استدامة للموارد دون استنزاف المياه والأشجار والحد من التلوث قدر الإمكان.

3.1.1 **التنمية من المنظور الاقتصادي:** التنمية الاقتصادية تسعى لان تعظم الدخل للمحافظة على مخزون راس المال الذي يساهم في النواتج الحاصلة. (سعيدني وبن السيلت، 2021). ولتحقيق ذلك يتطلب شرطين أساسيين، وهما؛ أولا: يتفرع من

النظام الكلي نظام فرعي هو الإنسانية وبيئتها فان استخدام النظم كأسلوب في اعداد خطط التنمية المستدامة وتنفيها هو شرط أساسي، فهي تحافظ على حياة المجتمعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، دون وجود تأثيرات تنعكس على تلك الابعاد.
ثانيا: تشترط التنمية مراعاة اللامركزية كشكل يمكن الهيئات الاهلية والمحلية والسكانية من ان تشارك في اعداد الخطط ومتابعتها وتنفيذها (مسعودة ويمينة، 2019).

2.1. تحديات التنمية ومعوقات النهوض الاقتصادي: يمكن تلخيصها في الآتي:

- الإنتاج والاستهلاك المستديمين: بحيث يكون المستهلك والمنتج يحترم ابعاد الجانب الاجتماعي ويراعي الجانب البيئي في دورة حياة المنتج.
- الإدارة العامة للدولة: التي تتمثل في طريقة الحكم فتشترك جهات فاعلة تتمثل بالهيئات المحلية والدولة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وشبه الحكومية بحث يكون هناك تكمل في مهمات هذه الأطراف.
- التوعية ونشر المعلومات والمعرفة والبحث والتدريب المستدام بشكل مستمر ومتجدد بما يراعي التنافسية والتكاملية بين جهات المجتمع.
- النقل والحركة: بحيث يكون بطريقة مستدامة تقلل من التلوث قدر الإمكان واهمية تطوير أساليب ابتكارية على الدوام.
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي: دعم المنظمات الأكثر ابتكارية والأكثر استدامة في استغلال الموارد ودمج الابتكارية في الإنتاج.
- الصحة العامة: تقليل تلويث المياه والهواء والتربة والضوضاء لمراعاة جوانب العدالة الاجتماعية ومكافحة المشكلات الناتجة عن الفقر والنقص بالتدريب والتعليم المستدام، فمراعاة الابعاد الثقافية بالمجتمع هو تحدي من تحديات التنمية المستدامة.
- تحديات على المستوى الدولي: مراعاة الدمج والخطط والاستراتيجيات من قبل الدولة لتحقيق أكبر قدر من الامن الغذائي والقضاء على الفقر وتوفير الطاقة للجميع. (قحام وشرشق، 2016).

2. القيادة الحديثة: تعد القيادة ونمطها عنصرًا أساسيًا لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية ودعم التنمية المستدامة، إذ تتصف هذه القيادة بمجموعة من الخصائص التي تُميزها عن القيادات التقليدية، وتجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات المعاصرة،

1.2 خصائص القيادة الحديثة:

- **الرؤية الاستراتيجية:** تتمتع القيادة الحديثة برؤية استراتيجية واضحة لمستقبل الدولة أو المؤسسة، وتُخطط بشكل فعّال لتحقيق هذه الرؤية.
- **المسؤولية الاجتماعية:** تُدرك القيادة الحديثة أهمية المسؤولية الاجتماعية، وتُشارك في معالجة التحديات الاجتماعية والبيئية
- **التواصل الفعّال:** تُجيد القيادة الحديثة التواصل مع مختلف الأطراف المعنية، وتُشاركهم في عملية صنع القرار
- **التعلم المستمر:** تُدرك القيادة الحديثة أهمية التعلم المستمر، وتسعى لتطوير مهاراتها وقدراتها بشكلٍ دائم
- **الابتكار والإبداع:** تُشجع القيادة الحديثة على الابتكار والإبداع، وتُقدم الدعم اللازم للمبدعين والمبتكرين
- **المرونة والتكيف:** تُتمتع القيادة الحديثة بالمرونة والتكيف مع التغيرات والتحديات الجديدة

2.2 ارتباط القيادة الحديثة بالإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة:تلعب القيادة الحديثة دورًا محوريًا في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية ودعم التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية: تُعدّ القيادة الحديثة مسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية التي تُعزز النمو الاقتصادي وتُقلّص الفقر.
- جذب الاستثمارات: تُساهم القيادة الحديثة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال خلق بيئة استثمارية مناسبة.

– تطوير البنية التحتية: تُشجع القيادة الحديثة على تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والمواصلات والطاقة، مما يُحسّن من بيئة الأعمال ويُعزز النمو الاقتصادي.

– حماية البيئة: تُدرك القيادة الحديثة أهمية حماية البيئة، وتُتخذ الإجراءات اللازمة للحدّ من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية.

– تعزيز التنمية البشرية: تُساهم القيادة الحديثة في تعزيز التنمية البشرية، من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية للجميع.

أظهرت العديد من الدراسات أن الدول التي تتمتع بقيادة حديثة تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي أعلى ومستويات معيشة أفضل فعلى سبيل المثال حققت تركيا نموًا اقتصاديًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، ويعود ذلك جزئيًا إلى القيادة الحديثة للرئيس رجب طيب أردوغان، حققت سنغافورة نموًا اقتصاديًا هائلاً خلال العقود القليلة الماضية، ويعود ذلك جزئيًا إلى القيادة الحديثة لرئيس الوزراء لي كوان يو.

3.الإصلاحات الاقتصادية: مفهومها وسياساتها وآلياتها ودور القيادة الحديثة في تحقيقها

1.3. المفهوم :تُعدّ الإصلاحات الاقتصادية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في أي دولة، حيث تُساعد في تحسين كفاءة الاقتصاد، ورفع مستوى المعيشة، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار. وهي مجموعة من التغييرات والتعديلات التي يتم إجراؤها على النظام الاقتصادي القائم بهدف تحسينه، وهي تتطلب سياسات وآليات محددة للتنفيذ (البنك الدولي، 2023.)

2.3. السياسات:هناك العديد من الإصلاحات الاقتصادية، لكن أهمها هي:

- سياسات تحرير السوق: والهدف منها تقليل تدخل الحكومة في الاقتصاد وفتح المجال أمام القطاع الخاص.
- سياسات خفض الإنفاق: والهدف إلى تقليل عجز الموازنة وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.
- سياسات زيادة الضرائب: والهدف منها زيادة الإيرادات الحكومية لتمويل برامج الإصلاح.
- سياسات الاستثمار في البنية التحتية: والهدف منها تحسين كفاءة الاقتصاد وخلق فرص العمل.

3.3. الآليات: تحتاج الإصلاحات الاقتصادية أثناء التنفيذ إلى حزمة من الآليات، أهمها:

- القوانين والتشريعات: تحتاج الحكومة إلى قوانين وتشريعات جديدة لتنفيذ الإصلاحات.
- البرامج والخطط: على الحكومة اختيار برامج وخطط واضحة المعالم ومحددة الزمن لتنفيذ الإصلاحات على مراحل.
- التوعية والتثقيف: لا يمكن للبرامج والموضوعة بغرض الإصلاحات ان تكون مقبولة من قبل الجماهير الا إذا صاحبتها الحكومة بعملية التوعية والتثقيف لتشجيع المواطنين على دعم الإصلاحات ثم الانخراط فيها. (صندوق النقد الدولي، 2022)

4.3 دور القيادة الحديثة:تُعدّ الإصلاحات الاقتصادية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، ولا تتحقق الإصلاحات الاقتصادية إلا بوجود قيادة حديثة، لأنها تُساعد في:

- تحديد أهداف الإصلاحات :تحدد القيادة أهدافًا واضحة للإصلاحات وتضع خططًا لتحقيقها.
- حشد الدعم: تُقنع القيادة مختلف الفئات الاجتماعية بأهمية الإصلاحات وتُشجعهم على المشاركة فيها.
- التغلب على التحديات: تواجه الإصلاحات العديد من التحديات، وتلعب القيادة دورًا هامًا في التغلب عليها.

المحور الثاني: نموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا في القيادة الحديثة كاستراتيجية لتحقيق الإصلاحات:

اتبعت تركيا نمطا دقيقا ومدروسا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ نمط من القيادة الحديثة لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من خلال ما يلي:

1. رفع المكانة الاستراتيجية والسياسية (نظام الحكم): إذا تمكنت الدولة من النجاح في إدارة مجتمعاتها واستقرار نظامها السياسي والعسكري فإنها تحقق بذلك أكبر قدر من السلام الداخلي بين فئات مجتمعها، وتحقيق ذلك السلام يختلف من دولة الى أخرى

حسب اختلاف طبيعة التركيبة الدينية والعرقية لتلك الدولة، لكن القيادة التي تتمتع بقبول شعبي هي قيادة ناجحة وهو ما ينطبق على دولة تركيا بتعددات حزبية وتوجهات دينية، (وهبان، 2003). فتحقيق ذلك في دولة طبيعتها متعددة الأعراق والتوجهات الدينية والسياسية والمساحة الجغرافية المتنوعة فان نجاح التنمية والنهضة الاقتصادية هو من أكبر التحديات، والذي أخذته على عاتقها حزب العدالة والتنمية الذي صعد للحكم عام 2002، فعمل على عملية اصلاح ضمن رؤية شاملة قامت بصياغة عدة خيارات على اصعدة داخلية وخارجية، فبد ان كانت التوجيهات الامريكية هي التي تسير مصالحها اصبحت المصالح الوطنية بالنسبة الى تركيا هي مصالحها الأولى فكانت رؤيتها الأولى هي الامن والاستقرار بالقدر الأكبر ضمن تلك التفاهمات، (زامل، 2018)، فقامت بتعزيز خلافاتها واصلاحها مع الدول المجاورة، وبفضل موقع تركيا الجغرافي مع أوروبا اكسبها موقع ووضع مميز يجعل أوروبا تنظر الى تركيا كزاوية حماية إقليمية لها عليها ان توثق معها العلاقات خاصة بعد ان عززت تركيا دورها في الشرق الأوسط.

إن النظام السياسي لعب دورا كبيرا في تحقيق بعض الاستقرار الداخلي الكبير مما ساعد في تحقيق اهداف الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، وهذا النظام تميز برفض كبير للهيمنة الغربية ورفض لتلك القيم الغربية فالاستقلال الاقتصادي هو من المصالح القومية للدولة، ان نجاح قام حزب العدالة والتنمية إضافة الى ما سبق بسياساتها الداخلية بالحد من دور المؤسسة العسكرية وإبراز القيادة المدنية في صناعة القرار، بحيث ان الحكم السياسي التركي اعتمد على ثلاث نقاط وهي الإسلام والعلمانية والديمقراطية مما عزو من دور تركيا الإقليمي.

يعتبر النموذج التركي نموذجا نجاحا فريدا لترويج هذا النموذج للدين الإسلامي بعد ان كانت متنكرة بالكامل للعالم الإسلامي، فقد جمع النموذج التركي تدخل الدولة بالاقتصاد والسياسة الرأسمالية الليبرالية في السياسات الاقتصادية، بذلك غرست مشاعر وطنية بين اذهان مواطنيها بحماية خصوصيتهم الوطنية والدينية، فحقق اردوغان نتائج مبهرة جعل الدولة تحت مظلة الدول المتقدمة بالتنمية بعيدا عن التغني بنظام ديمقراطي اجوف.

إن حزب العدالة والتنمية جعل تركيا ترتقي اقليما ودوليا مما عزز من قوة هذه الدولة اجتماعيا واقتصاديا بجعلها نموذجا سياسيا بامتلاكها العمق الجغرافي والاستراتيجي والتاريخي، وبذلك تتمثل نظرية البعد الاستراتيجي التي استغلها احمد داوود اوغلو لإرثها التاريخي من امبراطورية كانت مركز جذب عالمي وهي الإمبراطورية العثمانية (باكير، 2010). وهنا برز عمل حزب العدالة والتنمية على ابراز الهوية التركية الوطنية وإعادة تعريفها من جديد، وهي كون تركيا أوروبية وشرق أوسطية تحولت من دولة كانت تخدم الاستراتيجيات الامريكية الى دولة علاقتها بأمريكا هي مصالح مشتركة، فبذلك قامت بتحرير ودعم استقلاليتها بالعلاقات الخارجية، وأصبح لها دور إقليمي مؤثر بالعالم العربي والإسلامي.

2. الإصلاحات الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية: عمل الحزب على سياسات متنوعة منها سياسة الاهتمام بحقوق الانسان والحريات والأقليات، فكانت هناك تشريعات بالدستور تنص على الغاء حكم الإعدام، وعدم مصادرة أدوات الاعلام، فأصبحت اتفاقيات حقوق الانسان ومبرمات هذه الاتفاقيات تعلو على التشريعات الوطنية، كما دعمت تعليم اللغة التركية كاحترام للأقليات وذلك على غرار التجربة الماليزية فمثلا افتتحت قناة باللغة الكردية ودعمت لهم حقوق النشر، ففي سنة 2013 تم إقرار فتح مدارس تدرس باللغة الكردية ولهجات أخرى، حتى قامت أيضا بتغيير أسماء مناطق جغرافية وارياف وقرى لتعود لمسمياتها القديمة، وتبنت بسياسات محدد تنمية المناطق الخاصة بهذه القومية الكردية فكانت جزء من مشاريع التنمية الاقتصادية في الدولة التركية عبر عدة مرافق من مطارات وجامعات ومرافق للسياحة.(نور الدين، 2009). كما تبنى الحزب مبدأ الديمقراطية المحافظة وذلك بالحفاظ على التراث والحداثة معا فهو نظام تنموي اجتماعي سياسي يوفق جانب من العقل وجانبا من جوانب المجتمعية الإنسانية مما وجد بيئة تفاعلية إيجابية إنسانية يوجب المحافظة على المبادئ والقيم واي مكتسب مجتمعي تقليدي.

3. **فلسفة التجربة التركية في النظام الاقتصادي:** اعتمدت تركيا على ثلاث مقومات أساسية وهي القوة العسكرية والارث الحضاري وموقع جغرافي مميز بين الشرق والغرب وتنمية الاقتصاد بفتح قنوات خارجية مع الغرب ودبلوماسية وإعادة اصلاح العلاقات مع من كانوا خصوم، فكان لها حسابات اقتصادية وسياسية معا، فسجلت تقدم ثقافي واقتصادي وعسكري، مما جعل ابعاد التنمية التركية المستدامة تحققت من خلال:

- اعتبار محور الشرق الأوسط ذو أهمية كبيرة باقتصاد التركي فهو يحتوي على موارد طبيعية تشكل تكاملية مع الاقتصاد التركي واستراتيجياته، فهو يضم علاقة تجارية ذات أطراف متعددة شاملة ومتنوعة والنفط والغاز هما العمود الأساسي فيها مما جعل هناك شبكة للمصالح العربية التركية.
- اعتبرت تركيا الوطن العربي سوق استيعابي كبير لطاقتها الإنتاجية بكافة القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية فكانت هذه نقطة لا يمكن تجاهلها بالنسبة الى تركيا، استنادا لما سبق اعتبرت تركيا دولة مركز وليس دولة طرف وذلك لنباهتها بالتعامل مع الإصلاحات الإقليمية والدولية مع أمريكا وإيران ودولة الاحتلال ودول الوطن العربي وروسيا فأخذت على لفت انتباههم انها دولة مؤثرة بالإقليم لها قوتها الاقتصادية.

4. **السياسات المتبعة في النهضة الاقتصادية:** في ظل الازمة الاقتصادية ونجاح حزب العدالة والتنمية في تبني نظريات إصلاحية اقتصادية التي تنص على خروج هذا الاقتصاد من التضخم والركود في وقت كان النظام المصرفي معلنا فيه الإفلاس وارتفاع معدل التضخم من 70–90%، ورغم تقديم مساعدات من صندوق النقد الدولي الا ان الدين العام كان معدله 74% ومعدلات البطالة تبدلت حالتها من 6%–الى10.4%، (غول، 2013) قام الحزب بتقديم نظرة نقد ان الفساد السياسي هو المسبب الرئيسي في الازمة الاقتصادية فوضع ثلاث قواعد للخروج من الازمة:

- كل من الموارد المهمة الإنسانية والطبيعية التي كانت مهملة يجب ان تستغل مما يجعل الدولة منتجة باستمرار.
- الحوكمة الرشيدة في الحكم اتجاه المؤسسات فكل جانب من جوانب الحياة العامة معرض للمحاسبة.
- اتباع تشريعات تهدف الى تحقيق إدارة عامة ذات كفاءة وشاركك منظمات المجتمع المدني والمواطن في صنع القرار.
- اتباع نهج تخفيض البطالة وتقليص الفجوة في توزيع الدخل وبذلك يرتفع مستوى الرفاه.

5. **الاستراتيجيات المتبعة من قبل حزب التنمية والعدالة في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية:**

1.5. **تحرير السوق:** من خلال خصخصة بعض الشركات الحكومية، وتقليل القيود على التجارة والاستثمار، وفتح المجال أمام القطاع الخاص في قطاعات جديدة.

2.5. **خفض الإنفاق:** وذلك بترشيد الإنفاق الحكومي، وإلغاء بعض الدعم الحكومي، وإعادة هيكلة بعض المؤسسات الحكومية.

3.5. **زيادة الضرائب:** بزيادة بعض الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة، فرض ضرائب جديدة على بعض القطاعات، وتحسين كفاءة تحصيل الضرائب.

4.5. **الاستثمار في البنية التحتية:** بحسين شبكة الطرق والمواصلات، وبناء وتطوير المطارات والموانئ، والاستثمار في مشاريع الطاقة.

5.5. **تحسين بيئة الأعمال:** بتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل البيروقراطية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

6.5. **تطوير رأس المال البشري:** بتحسين التعليم والتدريب، ودعم البحث العلمي، وتشجيع الابتكار.

7.5. **تعزيز الحوكمة الرشيدة:** بمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة الأداء الحكومي.

8.5. **الاستقرار السياسي:** بالحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني، وتعزيز الثقة في الحكومة، وخلق بيئة مناسبة للاستثمار.

9.5. الشراكة الاجتماعية: بإشراك مختلف الفئات الاجتماعية في عملية الإصلاح، والحوار مع النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، وبناء توافق حول الإصلاحات الاقتصادية.

10.5. الدبلوماسية الاقتصادية: بتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى وجذب الاستثمار الأجنبي، وفتح أسواق جديدة للصادرات التركية. (زامل، 2018).

المحور الثالث: تقييم النموذج التركي في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية ودعم التنمية المستدامة، والدروس المستفادة منها

يمكن مناقشة النتائج المحققة من التجربة التركية فيما يلي:

1. **الناتج المحلي الإجمالي:** حققت تركيا فوارق بعد عام 2001وازمتها الاقتصادية وذلك بارتفاع في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بشكل جيد من11% في أواخر عام 2017، (صندوق النقد الدولي، 2023) وارتفع الناتج المحلي الإجمالي لتركيا من 236 مليار دولار عام 2002 إلى 941 مليار دولار عام 2022. (البنك الدولي، 2023) يُعد هذا النمو دليلًا على التقدم الاقتصادي الذي حققته تركيا خلال هذه الفترة. (2023.OECD)
2. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا من 3,500 دولار عام 2002 إلى 12,500 دولار عام 2022. يُعد هذا الارتفاع دليلًا على تحسن مستوى المعيشة في تركيا. (البنك الدولي، 2023)
3. **معدل البطالة:** انخفض معدل البطالة في تركيا من 10.3% عام 2002 إلى 5.3% عام 2022. يُعد هذا الانخفاض دليلًا على تحسن فرص العمل في تركيا(وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية .2023)
4. **معدل التضخم:** شهدت تركيا فترات من التضخم المرتفع، انخفض التضخم بشكل كبير في الفترة من 2003 إلى 2007، ارتفع التضخم مرة أخرى في عام 2018، وظل مرتفعًا حتى عام 2022، فمثلا انخفض معدل التضخم في تركيا من 69.9% عام 2002 إلى 61.2% عام 2022، وظل مستقرا نسبيا ما بين 2007– 2018، ويُعد هذا الانخفاض دليلًا على تحسن استقرار الاقتصاد التركي. (البنك المركزي التركي .2023)
5. **الصادرات:** ارتفعت صادرات تركيا من 34 مليار دولار عام 2002 إلى 254 مليار دولار عام 2022. يُعد هذا الارتفاع دليلًا على تحسن قدرة تركيا على المنافسة في الأسواق العالمية.
6. **الواردات:** ارتفعت واردات تركيا من 53 مليار دولار عام 2002 إلى 291 مليار دولار عام 2022. يُعد هذا الارتفاع دليلًا على تحسن مستوى المعيشة في تركيا وزيادة الطلب على السلع والخدمات.
7. **احتياطات النقد الأجنبي:** ارتفعت احتياطات النقد الأجنبي لتركيا من 27.6 مليار دولار عام 2002 إلى 108.8 مليار دولار عام 2022. يُعد هذا الارتفاع دليلًا على تحسن استقرار الاقتصاد التركي.
8. **التصنيف الائتماني:** ارتفع التصنيف الائتماني لتركيا من +B عام 2002 إلى +BB عام 2022. يُعد هذا الارتفاع دليلًا على تحسن ثقة المستثمرين في الاقتصاد التركي.
9. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا من 1.8 مليار دولار عام 2002 إلى 22.9 مليار دولار عام 2022. يُعد هذا الارتفاع دليلًا على تحسن جاذبية تركيا للمستثمرين الأجانب.
10. **السياحة:** ارتفع عدد السياح الذين زاروا تركيا من 13.8 مليون سائح عام 2002 إلى 51.4 مليون سائح عام 2022. يُعد هذا الارتفاع دليلًا على تحسن جاذبية تركيا للسياح.

الدروس المستفادة في النموذج التركي: إن أهم الدروس المستفادة من تجربة حزب العدالة والتنمية ما يلي:

1. أهمية الاستقرار السياسي:

- حقق حزب العدالة والتنمية استقرارًا سياسيًا في تركيا، مما سمح له بتنفيذ خططه الإصلاحية على المدى الطويل.
- يُعد الاستقرار السياسي شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. أهمية الإصلاحات الاقتصادية:

- قام حزب العدالة والتنمية بإصلاحات اقتصادية شاملة، مثل خصخصة بعض القطاعات العامة وتحسين بيئة الأعمال.
- ساعدت هذه الإصلاحات على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

3. أهمية الاستثمار في التعليم:

- خصص حزب العدالة والتنمية ميزانيات كبيرة للتعليم، مما أدى إلى تحسين جودة التعليم ورفع مستوى المهارات في تركيا.
- يُعد الاستثمار في التعليم ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة.

4. أهمية مكافحة الفساد:

- اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات جادة لمكافحة الفساد، مما ساعد على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- يُعد مكافحة الفساد ضروريًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5. أهمية التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية:

- سعى حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، من خلال برامج مكافحة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية.
- يُعد تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة.

6. أهمية الديمقراطية:

- حافظ حزب العدالة والتنمية على النظام الديمقراطي في تركيا، مما سمح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار.
- تُعد الديمقراطية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

7. أهمية الحوار بين الأديان والثقافات:

- سعى حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات في تركيا، مما ساعد على خلق بيئة أكثر تسامحًا.
- يُعد الحوار بين الأديان والثقافات ضروريًا لتحقيق السلام والاستقرار في العالم.

8. أهمية السياسة الخارجية النشطة:

- اتبع حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية نشطة، مما ساعد على تحسين علاقات تركيا مع الدول الأخرى.
- تُعد السياسة الخارجية النشطة ضرورية لتحقيق مصالح الدول في العالم.

9. أهمية دور القائد:

- لعب الرئيس رجب طيب أردوغان دورًا هامًا في نجاح حزب العدالة والتنمية، من خلال مهاراته القيادية ورؤيته المستقبلية.
- يُعد دور القائد هامًا في تحقيق النجاح في أي مجال.

10. أهمية العمل الجماعي:

- حقق حزب العدالة والتنمية إنجازاته من خلال العمل الجماعي والتعاون بين أعضائه.
- يُعد العمل الجماعي ضروريًا لتحقيق النجاح في أي مجال.

التحديات التي تواجه تطبيق النموذج التركي في دول أخرى: يُعدّ النموذج التركي نموذجًا ناجحًا في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية ودعم التنمية المستدامة، ولكن، هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق هذا النموذج في الدول السائرة في طريق النمو، وجب تجاوزها، ومن أهمها:

التحديات السياسية:

- **عدم الاستقرار السياسي:** تواجه بعض الدول العربية تحديات سياسية، مثل عدم الاستقرار والصراعات، مما قد يُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة.
- **الفساد** :يُعدّ الفساد من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، ويُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل المساءلة والشفافية.
- **ضعف المشاركة السياسية:** تُعاني بعض الدول العربية من ضعف المشاركة السياسية، مما يُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل مشاركة المواطنين في صنع القرار.

التحديات الاقتصادية:

- **ارتفاع معدلات البطالة والفقر**: تُعاني بعض الدول العربية من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما يُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل التركيز على التنمية المستدامة.
- **ضعف البنية التحتية** :تُعاني بعض الدول العربية من ضعف البنية التحتية، مثل الطرق والمواصلات والطاقة، مما يُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل التركيز على الابتكار والإبداع.
- **الاعتماد على الموارد الطبيعية:** تعتمد بعض الدول العربية بشكل كبير على الموارد الطبيعية، مما يُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل التركيز على تنويع الاقتصاد.

التحديات الاجتماعية:

- **الأمية:** تُعاني بعض الدول العربية من معدلات أمية مرتفعة، مما يُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل التركيز على التعليم.
- **التمييز:** يُعاني بعض المواطنين في الدول العربية من التمييز على أساس الجنس أو الدين أو العرق، مما يُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل المساواة والعدالة.
- **التطرف:** يُعدّ التطرف من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، ويُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل التسامح والاحترام.

التحديات الثقافية:

- **ضعف ثقافة المساءلة:** تُعاني بعض الدول العربية من ضعف ثقافة المساءلة، مما يُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل المساءلة والشفافية.
- **التركيز على الماضي:** تُركز بعض الدول العربية بشكل كبير على الماضي، مما يُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل التركيز على المستقبل.
- **ضعف ثقافة الابتكار** :تُعاني بعض الدول العربية من ضعف ثقافة الابتكار، مما يُعيق تطبيق خصائص القيادة الحديثة، مثل التركيز على الابتكار والإبداع.
- **ضعف ثقافة الابتكار:** مما قد يُعيق تطبيق النموذج التركي.

خاتمة

تُعدّ القيادة الحديثة من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية ودعم التنمية المستدامة، بحيث تمكنت الدولة التركية من اكتساب مكانة على الساحة العالمية نتيجة نهوضها الاقتصادي بسبب الإصلاحات السابقة وتنويع اقتصادها الذي واكب التطورات الحديثة مما ينعكس على المؤشرات المتنوعة الاقتصادية بشكل كبير من النمو، تركيا اعتمدت على ثلاث مقومات أساسية من: القوة العسكرية والارث الحضاري وموقع جغرافي مميز بين الشرق والغرب وتنمية الاقتصاد بفتح قنوات خارجية مع الغرب ودبلوماسية وإعادة اصلاح العلاقات مع من كانوا خصوم، فكان لها حسابات اقتصادية وسياسية معا، فسجلت تقدم ثقافي واقتصادي وعسكري، مما جعل ابعاد التنمية التركية المستدامة تحققت من خلال خلق تكاملية، وليس فقط بالاعتماد على القيادة الحديثة في عملية التنمية المستدامة بالرغم من انها تلعب دورا في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة، وختامًا على الدول السائرة في طريق النمو تبني استراتيجيات القيادة الحديثة والاستفادة من هذا النهج في النموذج التركي، مع مراعاة التحديات والاختلافات الثقافية، وذلك لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.

استنتاجات

بناءا على النتائج الاقتصادية المحققة مثل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والدخل الوطني ونصيب الفرد منه، وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل: التحكم في التضخم وهي كلها دلالات على تحقيق التنمية في تركيا بناءا على جملة الإصلاحات التي تبناها حزب العدالة والتنمية فإنه يمكن الحكم على صحة الفرضية الموضوعة سابقا والتي تنص على ان للقيادة الحديثة دور إيجابي في الإصلاحات الاقتصادية. غير ان عدم تحسن بعض المؤشرات الأخرى مثل تدهور مستوى التضخم في اخر الفترات وتواجه مجموعة من التحديات منها البطالة والتفاوت في الدخل والثروة بين افراد المجتمع، فإنه يمكن القول ان تحقيق التنمية في تركيا لا يعزى لوحده الى القيادة الحديثة بل الى عوامل أخرى خارجية ساهمت في التنمية الاقتصادية مثل مواردها الاقتصادية وموقعها الجغرافي واستثمارها في أزمات البلدان المحيطة مثل اجتذابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة واستغلال موقعها مع الوطن العربي لتصريف منتجاتها واستقطابها للقوى العاملة المتنوعة المهرة، أيضا ركزت جهودها لتعزيز نفوذها الإقليمي بدلا من محاولاتها الانضمام للاتحاد الأوروبي.

- التغلب على التحديات، نجحت تركيا في التغلب على تحديات التنمية الاقتصادية، مثل ضيق حجم السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية والتحرر من ثقافات الدول المستعمرة.
- تبني نهج شامل، اعتمدت تركيا نهجًا شاملًا للتنمية الاقتصادية، يجمع بين التنمية البشرية والاقتصادية والسياسية.
- دور التعليم، اعتبرت التعليم ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، واستثمرت فيه بشكل كبير.
- التطوير التكنولوجي والمعرفي، حرصت على تطوير التكنولوجيا والمعرفة، وفتحت قنوات التواصل بين مختلف فئات المجتمع.
- نموذج فريد، تُقدم التجربة التركية نموذجًا فريدًا للتنمية الاقتصادية، يمكن للبلدان النامية الاستفادة منه.
- إثراء النظريات الاقتصادية، تُساهم التجربة التركية في إثراء النظريات الاقتصادية المعاصرة، وتقديم أفكار جديدة حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية.

توصيات لتعزيز تطبيق خصائص القيادة الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة:

تعزيز الاستقرار السياسي، من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

محاربة الفساد، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.

تعزيز المشاركة السياسية، من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع القرار

خفض معدلات البطالة والفقر، من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والمشاريع الصغيرة.

تحسين البنية التحتية، مثل الطرق والمواصلات والطاقة.

تنويع الاقتصاد، من خلال الاعتماد على قطاعات أخرى غير النفط والغاز.

المصادر:

1- Kuvvetli Yavaş, H. (2023). Ekonomide bir paradigma değişimi olarak döngüsel ekonomi. Ülger Bulut Karaca (Ed.) Türkiye'de sıfır atık: Tespitler, beklentiler ve fırsatlar (6-34) İstanbul: Arel Üniversitesi Yayınları.

2- الأخرس، (2005). التجربة الصينية الحديثة للنمو/الاقتداء بها. (ص 59). القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع.

3- عجمية، م، وعطية، ا. (2023). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. (الطبعة الأولى، ص 59). جامعة الإسكندرية.

4- وهبان، ا. (2003). الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والحركات العرقية. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.

5- غول، (2013). التجربة النهضوية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم.

المجلات:

1- مسعودة، ر، ويمينة، ع. (2019). الاقتصاد الأخضر مسار لتحقيق التنمية المستدامة/ الجزائر الفرص والتحديات. مجلة الاقتصاد والبيئة، مجلد 2، العدد 2، ص 100. جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.

2- قحام، و، وشرشق، س. (2016). الاقتصاد الأخضر في مواجهة التحيات البيئية وخلق فرص عمل/ مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، ص 441-442. جامعة محمد بومضايف/ المسيلة، الجزائر.

الرسائل والأطاريح:

زامل، ا. (2018). نموذج العدالة والتنمية في تركيا في الحكم وإمكانية نقل التجربة الى مصر. (رسالة ماجستير). فلسطين.

الوثائق الإلكترونية:

1- البنك الدولي. (2023). الإصلاحات الاقتصادية، https://www.worldbank.org/en/country/turkey/overview

2- البنك الدولي.2023."مؤشرات التنمية العالمية".https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=TR

3- OECD (2023). استعراضات اقتصادية :تركيا

4- وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية" .(2023) بيانات سوق العمل"

5- صندوق النقد الدولي. (2022). الإصلاحات الاقتصادية: افاق الاقتصاد العالمي.

6- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2021). الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية.